



الجلسة ٦٠٢٧

الثلاثاء، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١١/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد سويسكم
	بور كينا فاسو	السيد كافاندو
	الجمهورية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	الصين	السيدة هي فن
	فرنسا	السيد ريبيير
	فيت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كوستاريكا	السيد آرتينيانو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وليامز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

## جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/733).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/733)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بوكريه - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فرانسوا لونسني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فال لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد، S/2008/733.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد فرانسوا لونسني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن سعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا. أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

**السيد فال** (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وأن أعرب عن سعادي البالغة لتواجدي في هذه القاعة مرة أخرى، لعرض آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2008/733). سيركز بياني على التطورات الرئيسية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية والأمنية، وفي مجال حقوق الإنسان. وسأقدم أيضا عرضا لمسائل بناء السلام

الشخصي حاسم الأهمية في تحقيق هذه النتائج. وأود أن أنوه أيضا بمشايبة الأمين العام بان كي - مون، الذي شجع باستمرار أرفع المسؤولين في جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ الخطوة الحاسمة نحو إجراء حوار سياسي. وأود أيضا أن أنوه بصفة خاصة إلى جهود الرئيس عبده ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية، التي قدمت مساعدة في الوفاء بولايتنا لتيسير العملية. وأود أيضا أن أرحب بالدعم المتعدد الأوجه والتوجيه الذي قدمته الجماهيرية العربية الليبية وتجمع الساحل والصحراء.

يصادف اليوم عشية انعقاد محفل سياسي سينظر في توصيات اللجنة المنظمة للحوار في ما يتعلق بمسائل محورية تمثل أكبر تحديات تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، ألا وهي، القضايا السياسية والحكومية، والمجموعات المسلحة والحالة الأمنية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وكما قلت في مستهل بياني، اتسمت الفترة قيد النظر بالدرجة الأولى بجهود مستدامة للانتهاء من الإعداد لعقد الحوار السياسي الشامل. وكانت العقبة الرئيسية تتعلق بمسألة قانون العفو العام الذي اعتمده رئيس الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وهذا القانون منح العفو عن جميع الجرائم التي ارتكبها مختلف الأفراد في جمهورية أفريقيا الوسطى، باستثناء تلك التي تقع في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. لكن الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية واتحاد القوى، اللذين يشملان الأغلبية العظمى من أحزاب المعارضة، أعربا عن تحفظات جديّة بشأن هذا القانون، الذي اعتبره غير واقعي، ومقيّد ولا يتماشى مع ما أوصت به اللجنة التحضيرية واتفاق السلام الشامل. لذا، فقد تركز الاهتمام في الأشهر الأخيرة على كيفية الخروج من المأزق الذي سببه قانون العفو العام.

وأنشطة الفريق القطري للأمم المتحدة خلال الأشهر الستة الماضية.

بعد كثير من المماثلة من جانب الأطراف المختلفة، بتنا أخيرا اليوم في وضع يمكننا من إبلاغ المجلس بأبناء طيبة، ألا وهي إجراء الحوار السياسي الشامل القادم في جمهورية أفريقيا الوسطى. كان الطريق إلى ذلك طويلا وشاقا، لكن، تسارعت الأحداث بدرجة كبيرة في الأسابيع الأخيرة. وستبدأ أعمال الحوار السياسي في ٥ كانون الأول/ديسمبر وتستمر أسبوعين، حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وتسنى تحقيق تلك النتيجة من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي، مما ساعد على إزالة العقبات الأخيرة وإقناع الأطراف المعنية بالموافقة على عقد ذلك المحفل الذي طال انتظاره.

وفي استفادة من قانون العفو العام الذي أصدره الرئيس بوزيزي مؤخرا، يتوقع تواجد كل الأطراف الرئيسية في الحياة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانجي للمشاركة في الحوار السياسي، الذي يريد الشعب أن يكون عملية شاملة. وفي هذا الصدد، جرى إعداد الترتيبات، بمساعدة القوة الإقليمية، بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لتوفير الأمن لكل المشاركين. وفي الوقت الحالي، تتوقع حضور قرابة ٤٠ مشاركا من الخارج، منهم الرئيس السابق آنغ فيليكس باتاسي، الذي يعيش في المنفى في لومي منذ انقلاب ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، والسيد جان - جاك ديمافوت وزير الدفاع السابق ورئيس الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، الذي يعيش في المنفى منذ عام ٢٠٠٢، فضلا عن أطراف رئيسية أخرى مثل السادة ميكاسوا، ونغوباندي، والمسكين وماسي.

وأود أن أعرب عن التقدير الخاص للجهود الدؤوبة للرئيس الحاج عمر بونغو أونديمبا، الذي كان انخراطه

ومن الأهمية أن نشير إلى أن عدم اليقين في العملية السياسية طوال الأشهر الستة الماضية ترك أثراً سلبياً على الحالة الأمنية عموماً، ولا سيما في المناطق الشمالية الغربية من البلد. فقد تم الإبلاغ عن عدة اشتباكات بين عناصر الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية والقوات الحكومية في عدة مواقع. وهذا ما دفع كلا الطرفين إلى تبادل الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار. وباستثناء عدة اشتباكات متفرقة في مناطق قليلة في شمال غرب فاكاغا، شاركت فيها جماعات منشقة من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، والكمين الأخير للمتمردين المنشقين من الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، التابعة لمسكين، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أودى بحياة نحو عشرة جنود حكوميين، استمر احترام وقف إطلاق النار عموماً بين القوات الحكومية، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجبهة الديمقراطية لشعب جنوب أفريقيا.

ولا يزال البلد يواجه تحديات متعدّدة الأوجه في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. فالتوترات الاجتماعية المرتبطة بمتأخرات الرواتب لا تزال مصدراً للقلق الشديد، على الرغم من الجهود الأخيرة من جانب الحكومة لدفع تلك المتأخرات. وأصدر زعماء نقابات العمال إنذاراً بتنظيم إضرابات في مطلع السنة القادمة إذا لم تُدفع المتأخرات عن الأشهر الأربعة المتبقية حتى ذلك الحين.

في القطاع الاقتصادي، لوحظ تقدم نسبي في قطاع المناجم، مع قيام وزارة المناجم بسحب تراخيص عدة شركات يبدو أنها لم تحترم شروط عقود العمل لديها. لكن، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتطهير هذا القطاع، وضمان الشفافية في استغلال الموارد الطبيعية.

وفي مجال حقوق الإنسان، ظل الوضع طوال الأشهر الستة الماضية مصدر قلق. فقد جرى في مناطق الصراع تنفيذ

في هذا الصدد، كانت لجنة متابعة اتفاق السلام الشامل المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه قد عقدت ثلاثة اجتماعات في ليرفيل لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ بنود هذا الاتفاق، وللنظر في النقاط الخلافية الناجمة عن تأويلات مختلفة له.

وأثناء الاجتماع الثالث الذي عُقد في ليرفيل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اعتمدت وثيقة إطارية لتعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعناصر المجموعات السياسية - العسكرية. وأود أن أؤكد التزام فرنسا، كما تجلّى في مساهمتها المالية في تلك العملية، وأن أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي لها.

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إطلاق سراح ١٢ سجيناً من جماعات المتمردين من الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية، وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، عملاً باتفاق السلام الشامل المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه. وكان إطلاق سراح السجناء بادرة هامة، تثبت التزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ اتفاق ليرفيل.

وتجنباً للتراعات التي نشأت مراراً كلما جرى اعتماد نصوص رئيسية، عرضنا التيسير بين الحكومة والمعارضة، للتخفيف من حدة الصعوبات المتبقية. وقد أتاحت هذه الاتصالات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تشكيل اللجنة التحضيرية للحوار، وتلقّي اقتراحات بأسماء أربعة أشخاص يمكنهم ترؤس الحوار السياسي الشامل. وكان الخيار النهائي هو الرئيس السابق لبوروندي، السيد بيير بيويبا، الذي سيتولى رئاسة ذلك الحوار. ومن المتوقع وصول الرئيس بيويبا إلى بانغي هذا المساء أو غداً. وفي هذه المرحلة، يمكننا أن نقول إننا الآن في بداية المرحلة النهائية قبل الانعقاد الفعلي للحوار السياسي الشامل.

والحكم الرشيد وسيادة القانون، إضافة إلى تنشيط المجتمعات المحلية المتضررة بالصراع.

وتوفير الصندوق لمبلغ ١٠ ملايين دولار، وافقت اللجنة التوجيهية الوطنية على ١١ مشروعاً من المشاريع الـ ٢٦ التي قدمتها إليها اللجنة الفنية المنشأة لهذا الغرض. وفي غضون ذلك، تواصل لجنة بناء السلام العمل لإعداد إطار استراتيجي ليكون أساساً لالتزامها إزاء جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا الغاية، عقدت اللجنة اجتماعها الثاني لتشكيل جمهورية أفريقيا الوسطى في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في نيويورك، وقامت بزيارتها الثانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأثناء تلك الزيارة، نظمت عدة اجتماعات مع شركاء تنمية بارزين ومع وكالات الأمم المتحدة لمناقشة أولويات بناء السلام ومسائل أخرى ذات صلة.

وقد أوفدت بعثة قادها بكفاءة وتغان السفير غرولز، ممثل بلجيكا - الذي أرحب به، والذي سينضم إلينا لاحقاً لبدء الحوار. ونحن نتطلع إلى الترحيب به في بانغي مرة أخرى.

والأولويات الثلاث التي حدّدها البعثة هي إصلاح القطاع الأمني، والحكم الرشيد وسيادة القانون، وإرساء ركائز التنمية. ونرى أنه يمكن لهذه الأركان الثلاثة أن تعزز مناخاً من الاستقرار لإعادة إطلاق الأنشطة الاقتصادية، ومكافحة الفقر المدقع الذي يزرح السكان تحت وطأته.

وفيما يتعلق باستعراض وجهود الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعد التشاور مع شركاء وطنيين ودوليين، ينوي الأمين العام إعداد وتقديم اقتراحات لمجلس الأمن بشأن بعثة متكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لضمان عمل منتظم ومنسق.

عدة إعدامات تعسفية أو خارج نطاق القانون. وعلى الرغم من توقيع اتفاق ليرفيل، فإن عناصر الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية في الميدان تواصل ارتكاب المجازر في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القانون، وأعمال النهب، والابتزاز والتجنيد القسري للشباب القرويين في مجموعات للدفاع عن النفس أو بصفة مخبرين.

ولقد أدت الاشتباكات بين الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إلى نزوح واسع النطاق للسكان، وتزايد حدة الاضطراب الأمني. والتقارير عن مجازر ارتكبت على أيدي قُطاع الطرق السريعة المعروفين باسم زارانغينا، والقنّاصة وجماعات المنشقين المتمردين، فضلاً عن الحالات التي تمّ الإبلاغ عنها من الإعدامات خارج نطاق القانون، لا تزال مصدر قلق.

ونود أن نشير أيضاً إلى أن قوات الدفاع والأمن الوطنية متهمه كذلك بانتهاك حقوق الإنسان. وفي إطار ولايته، أصدر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقريره الأول عن حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً.

على المستوى التنفيذي، لا يزال الفريق القطري يبذل جهوداً جديرة بالثناء في القطاعات الإنسانية، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبعثة الموارد لبناء قدرة تنفيذية بالنظر إلى الاحتياجات الضخمة للبلد.

وفي الفترة قيد الاستعراض، واصلت الأمم المتحدة العمل بالتعاون الوثيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، لاستحداث هيكلية وآليات في إطار صندوق بناء السلام، للنظر في الاحتياجات الفورية لجمهورية أفريقيا الوسطى في المجالات ذات الأولوية، وتشمل إصلاح القطاع الأمني،

على مدى السنوات القليلة الماضية، عملت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إعادة الاستقرار إلى جميع أنحاء إقليمها والبدء في عملية للمصالحة الوطنية، بالرغم من أن الأوضاع المعيشية لسكان أفريقيا الوسطى ما زالت بالغة الصعوبة نتيجة لانعدام الأمن والفقر المدقع. وقد أيقظ هذا التقدم الأمل لدى المجتمع الدولي في أن يشهد تحسن الحالة فيها خلال السنوات القادمة. وبعث هذا الأمل بدوره ثقة جديدة في الإرادة السياسية لدى الجهات الفاعلة الأفريقية بأفريقيا الوسطى.

وفي هذا السياق وكلت بلجنة بناء السلام في أيار/مايو الماضي مسؤولية اصطحاب جمهورية أفريقيا الوسطى على الطريق المؤدي إلى الاستقرار. ومنذ ذلك الحين، تحز تشكيلتنا التابعة للجنة بناء السلام تقدما سريعا صوب وضع إطار استراتيجي، ينتظر أن يكتمل في شباط/فبراير ٢٠٠٩، لتحديد البارامترات الدقيقة للالتزامات المشتركة بين تشكيلة أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام وحكومة أفريقيا الوسطى.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى هي البلد الرابع المدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ولدينا الفرصة للاستفادة من تجربة سابقينا. غير أن نطاق الحالة فيها مختلف مقارنة بالحالة في البلدان الأخرى المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، فلم يكد هذا البلد يخرج بالفعل من تحت عقود كثيرة من انعدام الاستقرار والصراعات. ومن شأن الحوار السياسي الشامل المقرر أن يبدأ في بانغوي يوم الجمعة ٥ كانون الأول/ديسمبر، والذي سأحضره، بعد أيام قليلة من الذكرى الخمسين لاستقلال جمهورية أفريقيا الوسطى، أن يشكل خطوة حاسمة نحو الاتفاق بين جميع الأطراف الفاعلة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي المجتمع المدني. ولجنة بناء السلام مقتنعة بأن الحكومة تدرك الأهمية التاريخية لهذا الحوار، ويتربح المجتمع الدولي باهتمام

نحن، إذن، عند منعطف يستلزم من جمهورية أفريقيا الوسطى أن تضطلع بمسؤولياتها في تسهيل التزام المجتمع الدولي بمساعدتها في تنفيذ الأولويات التي حدتها لجنة بناء السلام. ولتهيئة أفضل فرصة ممكنة للتنفيذ السليم لتلك الأهداف التحولية، يعد السلام والأمن شرطان أساسيان. وإجراء الحوار السياسي فعلا سيكون بلا شك محفزا لتهدئة الأحواء، وتعزيز إعادة إطلاق الأنشطة الاقتصادية وإجراء الانتخابات العامة المقررة عام ٢٠١٠ بنجاح.

ولأن هناك نافذة فرصة حقيقية سانحة أمام هذا البلد، لا بد من تركيز كل الجهود الآن على عقد هذا المنتدى السياسي الكبير، الذي تتطلع إليه جمهورية أفريقيا الوسطى. كما يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يساعد في عملية السلام بتوفير دعم كبير لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي نص عليه اتفاق السلام الشامل. فاستقرار البلد على المحك، وهذا ما سيسمح بحلول السلام والتنمية المستدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد فال على

بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الدائم لبلجيكا.

**السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أود في

البداية أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على تولي كرواتيا رئاسة المجلس، فتوليها هذا يشكل حدثا تاريخيا بالنسبة لبلدكم، كما أود أن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

وأود الآن أن أتكلم بصفتي رئيسا للتشكيلة القطرية

المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام.

وخدمات عامة عليها أن تفعل المزيد للوصول إلى السكان خارج نطاق العاصمة. وقد بدأ البرنامج الإنمائي في تعاون وثيق مع سلطات أفريقيا الوسطى برنامجين متعلقين بالحكم الرشيد في شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما يوفر التقرير الأخير بشأن حقوق الإنسان الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منهاجا سليما للتعاون مع السلطات فيها. فلا يزال من المشكلات الخطيرة الإفلات من العقاب الذي طالما تمتع به منتهكو حقوق الإنسان، ومن بينهم أعضاء في القوات المسلحة والشرطة.

أما الأولوية الثالثة فهي إقامة مراكز تنسيق لأغراض التنمية تتمثل أهدافها الثلاثة في إعادة بسط سلطة الحكومة على كامل الإقليم من خلال هيكل لامركزي وإعادة تنشيط المجالات الاقتصادية وضمان سبل الحصول على الخدمات العامة في المناطق المكتظة بالسكان. وقد أعدت هذا المفهوم المفوضية الأوروبية بالتعاون مع حكومة أفريقيا الوسطى، التي أدمجته في ورقتها الاستراتيجية بشأن الحد من الفقر.

غير أنه يجب ألا تسمح لنا المنظورات المشتركة للحوار السياسي الشامل وجهود بناء السلام خلال هذه الفترة الفاصلة بنسيان أن وجود عملية لبناء السلام أمر لا غنى عنه في هذه المرحلة. ورغم ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ليست مدرجة في جدول أعمالنا اليوم، أود أن أدعو إلى الاستعاضة عن قوة الاتحاد الأوروبي عند انتهاء ولايتها بقوات من قوة تابعة للأمم المتحدة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى كطلب الحكومة. وهذه التدابير ضرورية إلى حين تصبح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى نفسها قادرة على ضمان الأمن في هذا الجزء من الإقليم. وفي هذا السياق، يرحب وفدي ولجنة بناء السلام بالانتقال من القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

ما سيتمخض عنه من نتائج. ومن شأن نجاح هذا الحوار أن يشهد انتقال جمهورية أفريقيا الوسطى في تطورها من مرحلة الصراع إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وأود الإشارة أيضا إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة، في مناسبتين خلال الأشهر القليلة الماضية، أشعر سلطات أفريقيا الوسطى بوجوب تيسير هذا الحوار السياسي. ولديّ اقتناع بأن هذه التدخلات الشخصية من جانب الأمين العام لم تكن خالية من التأثير. كما أود أن أشير إلى الدور الحاسم الذي قام به الرئيس عمر بونغو أوندمبا، رئيس غابون، في العملية التي أدت إلى إطلاق عمليات الحوار المذكورة.

إن بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لم يكبد يبدأ. ولهذا السبب ركزت حكومتها وتشكيلتنا في محادثتنا على عدد محدود من الأولويات. وحددنا معا ثلاثة مجالات على سبيل الأولوية لبناء السلام، سبقني السيد فال للإشارة إليها.

أولها إصلاح القطاع الأمني، الذي يعني بالإصلاح العميق لتلك المؤسسات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لاستقرار الدولة الديمقراطية، ويشمل تركيز الجهود على تسريح الجماعات العسكرية - السياسية ونزع سلاحها وإعادة إدماجها. وينبغي البدء في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج هذه بأسرع ما يمكن بعد الانتهاء من الحوار السياسي الشامل، استنادا إلى خطة عمل يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستكون في صدارة أولويات لجنة بناء السلام تعبئة موارد إضافية لهذه العملية.

الأولوية الثانية هي الحكم الرشيد وسيادة القانون، اللتان تمثلان بعض التحديات الهامة في هذا البلد الذي ما زال يعاني من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ونقص الهياكل الديمقراطية، ومن ثقافة إدارية تحتاج إلى تحديث

نعرب عن ترحيبنا بالتزام حكومة أفريقيا الوسطى بتهيئة الأوضاع الضرورية لاضطلاع تشكيلتنا الخاصة بعملها.

ولاستعادة الاستقرار والسلام في جميع أنحاء الإقليم، يجب إعادة إطلاق عملية الحوار السياسي بإشراك جميع الجهات الفاعلة السياسية والجماعات المسلحة. ولذلك سيكون ضروريا من ناحية أن يدعم المجتمع الدولي الحكومة فيما تبذله من جهود، ومن ناحية أخرى أن تبدي الحكومة تصميمها سياسيا حقيقيا، حتى يتم من خلال العمل المشترك بناء سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير فرانسوا فال وفريقه في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على ما يبدونه من التزام وعلى تعاونهم الممتاز مع تشكيلتي التابعة للجنة بناء السلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لا يوجد أي متكلمين آخرين مدرجين في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ينبغي الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

إلى بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي قوة بناء السلام الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وبالنظر إلى ضخامة هذه التحديات، من المهم بصفة أساسية كذلك زيادة التأزر في عمل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهو شيء سوف تعمل تشكيلتنا المخصصة جاهدة على تحقيقه. وقد أتاحت لنا الزيارة التي قام بها إلى بانغوي مؤخرا وفد من تشكيلتنا قياس مدى صواب أن تتكلم الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بصوت واحد وأن تعمل على نحو أكثر تنسيقا. وفي هذا السياق، ترحب لجنة بناء السلام بعزم الأمين العام على سرعة إصدار توصيات بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما بين في تقريره الأخير عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا غنى مطلقا عن هذا التكامل. وفي الوقت ذاته، تؤيد اللجنة توصية الأمين العام بتمديد ولاية المكتب سنة واحدة تحقيقا للأهداف المذكورة في التقرير.

وأود أن أختتم بالتشديد على الأمل الذي تمثله هذه العملية الجاري القيام بها الآن لشعب أفريقيا الوسطى طالما توافرت الإرادة والرؤية الضروريتان لبناء مستقبل أفضل. وفي داخل تشكيلتنا، تتجلى الملكية الوطنية بالفعل في تحديد أولويات بناء السلام. وعشية إجراء الحوار السياسي الشامل،